

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

اجتماع الحكومة مع الولاية

يومي 24 - 25 ديسمبر 2024

مخرجات الورشة رقم 01

الدعائم المالية والميزانية المحفزة لتنمية اجتماعية،
اقتصادية محلية مستدامة ومتوازنة

المشرف: السيد والي ولاية بجاية.

المقرر: السيد والي ولاية البليدة.

المساعد الأول: السيد المدير العام للمالية والوسائل.

المساعد الثاني: السيد المدير العام للميزانية.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين

- السيد الوزير الأول المحترم؛
- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
الفاضل؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل؛
- السيدات والسادة الولاة والولاة المنتدبون؛
- السيدات والسادة المنتخبين الوطنيين والمحليين؛
- السيدات والسادة الإطارات السامية المدنية والعسكرية؛
- الاسرة الإعلامية؛
- السيدات والسادة الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يشرفني باسمي ونيابة عن الأعضاء المشاركين في أشغال الورشة رقم 01 الموسومة بـ "الدعائم المالية والميزانية المحفزة لتنمية اجتماعية، إقتصادية محلية مستدامة ومتوازنة (العراقيل واليات التصحيح)"، أن أعرض على مسامعكم التقرير النهائي لأعمال الورشة، وذلك بعد المناقشة والإثراء من طرف جميع المشاركين.

في البداية، يتوجه المشاركون في الورشة، بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير للسيد رئيس الجمهورية على تشريفه لنا برعاية

لقاء الحكومة بالولاية ودعمه الكامل لهذا الموعد الهام الذي أضحي منبرا مفتوحا للنقاش حول أهم الملفات الاستراتيجية للدولة.

السيد الوزير الأول، الحضور الكريم

لقد شهدت الورشة الأولى خلال هذين اليومين نقاشا ثريا وتبادلا للأفكار بين الولاية ومختلف مسؤولي الدوائر الوزارية والهيئات العمومية والخبراء في المجال، حيث انصب النقاش على البحث عن السبل والاليات الجديدة تضاف الي الدعائم المالية ومختلف مصادر التمويل الحالية، كما تم التطرق الي بعض الصعوبات الناجمة عن تطبيق القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، وإيجاد الميكانيزمات العملية لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة ضمن منظومة فعالة، تلخصت في جملة من التوصيات وهي كالتالي:

التوصيات

1- إدراج أحكام في القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، لتعزيز دور الوالي بخصوص صلاحياته، ومنحه صفة الأمر بالصرف الإقليمي وفقا لنص المادة 05 (المطبة الثالثة) من القانون 07/23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، وذلك لتسيير جميع عمليات الاستثمار العمومي على مستوى اختصاصه الإقليمي بصفته مسؤول على جميع الأنشطة غير الممركزة.

2- يوكل مسؤولي المحافظ الوزارية إلى الولاية مختلف الأنشطة، حيث يقوم هؤلاء بتفويض المديرين المحليين تولى مهمة تسيير وتنفيذ هذه الأنشطة (الأنشطة الفرعية).

3- تفعيل الدور المحوري للوالي في إطار التحكيم تطبيقاً لمحتوى التعليم الوزارية المشتركة رقم 05 المؤرخة في 10 جويلية 2023، وتنظيم ذلك بموجب مرسوم يحدد شروط وآليات التحكيم في مجال التنمية المحلية بين الولاية والوزارات المعنية ووزارة المالية.

وبحكم أن الولاية تعتبر مسؤولة أمام مواطنيها، لا بد من إعادة تأهيلها كفضاء لاتخاذ القرارات والمصادقة عليها فيما يتعلق بفرص التنمية المحلية وأولوياتها .

وبالتالي، لا يمكن تصور عملية التحكيم هذه خارج إطار الجماعات المحلية التي تقدم اقتراحات التنمية على غرار البرامج المسجلة بعنوان الجماعات المحلية.

4- إرساء عقد برنامج للتنمية متعدد السنوات بين الولاية والوزارات المعنية، يشمل جميع مصادر التمويل .

حيث إنه من الأنسب تحديد غلاف مالي شامل يتم الاتفاق عليه بين الولاية والإدارة المركزية الممولة بناءً على مؤشرات اجتماعية واقتصادية ومن خلال خطط سنوية أو متعددة السنوات، على أن يقوم المسؤول المحلي بتوزيع هذا الغلاف وفقاً للأهداف والأولويات المحددة. ويتميز هذا الإجراء بكونه مرناً وسريعاً إضافة إلى أنه يستجيب للإشكاليات التي لا تحتل التأجيل.

5- إعادة ضبط أساليب تسجيل برامج الاستثمار العمومي، بحيث يجب إخطار الولاية المعنية بالتوازي مع إخطار مسؤولي الوظيفة المالية في الدوائر الوزارية المختلفة بمستخرجات قرارات البرامج المبلغة

من قبل وزارة المالية، باعتبارهم المسؤولين عن جميع الأنشطة المسجلة لصالح اقليمهم الاختصاصي.

وفي هذا السياق، يجب أن تتم جميع الإجراءات المتعلقة بإدارة الميزانية لهذه العمليات (وثائق برمجة اعتمادات النشاط، التفريد، إعادة الهيكلة، التعديلات، الإغلاق... إلخ) تحت السلطة المباشرة للوالي. كما يجب أن تُقدم جميع طلبات إلحاق الاعتمادات المالية من قبل الوالي إلى الوزارات المعنية.

6- مراجعة أساليب منح الإعانات المالية للبلديات وإعادة تنظيم طريقة عمل وتدخل خطط التنمية البلدية بهدف تعزيز الأنشطة الجوارية لصالح البلديات حسب تصنيفها الجديد المقترح ضمن مشروع قانون البلدية وهذا وفقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

لهذا الغرض نقترح اعداد مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات تنفيذ إعانات الدولة في إطار برنامج دعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلديات.

7- الإسراع في وتيرة التحضير والاستعداد لتنفيذ النظام المدمج لتسيير الميزانية (SIGB) مع اشراك المصالح الخارجية لوزارة المالية على المستوى المحلي في تصميم هذا النظام، الذي يعتبر بمثابة نظام معلوماتي يسمح لجميع الفاعلين المعنيين بتنفيذ الميزانية، لتسهيل تسيير برامج المحافظ الوزارية، وتقديم حوصلة شاملة لمختلف العمليات المنفذة وإحصائيات دقيقة وأنية.

8- تحسين إدارة ومتابعة المشاريع المهيكلة الكبرى من خلال إدخال ضمن كل عملية استثمار عمومي قسم مخصص للمساعدة التقنية في الجانب المادي والبشري.

9- وضع حيز التنفيذ مرسوم يحدد جدولاً زمنياً لتحضير واعداد وتنفيذ الوثائق المتعلقة بالبرمجة الميزانية، مع توضيح مهام كل الفاعلين في مجال الإنفاق العمومي.

10- تنظيم تحويلات اعتمادات الدفع داخل البرنامج أو البرنامج الفرعي ضمن نفس العملية تحت إشراف مسؤول النشاط، وإعادة النظر في المذكرة رقم 4110 المؤرخة في 07 جويلية 2024 المتعلقة بإجراءات تسيير اعتمادات الدفع المخصصة للاستثمارات العمومية.

11- تعزيز الموارد البشرية لاسيما التكوين المستمر للموظفين المعنيين بتنفيذ الإصلاحات الميزانية وتدعيم الولايات والبلديات بالموارد والإمكانات التقنية اللازمة.

12- الاهتمام أكثر بتنمية الموارد البشرية من خلال خلق آليات تحفيزية للإطارات المكلفة بالتنفيذ والمتابعة الميزانية مع تمكين الوالي من الاستعانة بالخبرات والكفاءات من خلال تبسيط الإجراءات التعاقدية.

13- مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لإصلاح الميزانية، وذلك من خلال تقليل عدد وثائق البرمجة الميزانية، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات تنفيذ الاعتمادات المالية.

14- وضع دليل يضبط المفاهيم ويوضح كفاءات تنفيذ النفقات العمومية.

15- ادراج مضمون مختلف المذكرات والتعليمات الصادرة عن وزارة المالية بخصوص تطبيق القانون العضوي 18-15 السالف ذكره في شكل نصوص تنظيمية.

16- إعادة تفعيل دور مديرية البرمجة فيما يخص إعداد وإنجاز كل الوثائق الميزانية لاسيما وثائق برامج اعتماد النشاط، التفريد، إعادة الهيكلة، التعديلات... إلخ.

17- ضرورة إعادة تفعيل مشروع مدونة العمليات المالية والمحاسبية للبلديات والولايات الذي تم اعداؤه في سنة 2016.

18- تشجيع الجماعات المحلية للجوء إلى الاقتراض واستخدام التركيب المالي (الدولة، الجماعات المحلية والقطاع الخاص) لتمويل برنامج المشاريع الاستثمارية، وتسريع وضع حيز التنفيذ النصوص التطبيقية بهذا الخصوص.

19- تأسيس قانون الجباية المحلية الذي يحدد الضرائب والرسوم والحقوق والأتوات التي تعود بصفة كلية أو جزئية لفائدة الجماعات المحلية الإقليمية وصندوق التضامن للجماعات المحلية، مع إشراك المجلس الشعبي الولائي في مناقشة السياسة الضريبية المحلية واقتراح الآليات التي من شأنها تحسين العائدات الجبائية.

20- إعادة النظر في توزيع الجباية المحلية ما بين الهيئات المركزية والمحلية، طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية خلال خطابه يوم أمس بمناسبة افتتاحه للقاء الحكومة مع الولاية.

21- انشاء المجلس الوطني للمالية والجباية المحلية كهيئة استشارية يكلف بإعداد تقارير دورية حول وضعية الجباية المحلية ومساهمتها في تمويل ميزانيات الجماعات الإقليمية.

22- تعزيز آليات إضفاء الشفافية والدقة في تقديم المعلومات المالية والمحاسبية.

23- تثمين المقدرات الخاصة بالجباية المحلية غير المستغلة المتعلقة بالرسم على العقار الذي يمثل المورد الأساسي والدائم للميزانيات المحلية.

24- الشروع في عملية التعاون الإداري مع مصالح المديرية العامة للأموال الوطنية من أجل تبادل المعطيات المتعلقة بالحفظ العقاري من أجل توسيع الوعاء المتعلق بالرسم العقاري.

25- تسجيل برنامج خاص لإنهاء أشغال إنشاء حضائر صناعية على مستوى الولايات التي تعرف عجزاً، لتمكين المستثمرين من وضع مشاريعهم حيز الخدمة، التي من شأنها أن تساهم في تنويع مصادر التمويل في الميزانيات المحلية وخلق مناصب شغل.

26- تخصيص ميزانية لإنشاء مناطق نشاطات مهنية حسب توصيات السيد رئيس الجمهورية في كل البلديات، لضمان استقلالية الجماعات المحلية لتمويل مشاريعها التنموية.

تلكم هي أهم التوصيات التي انبثقت عن الورشة رقم 01

شكراً لكم على كرم الإصغاء وحسن المتابعة